The Necessity of the Poem in Razi Astarabadi's Opinion in Sharheh Kafieh

Ali Ghahremani *
Eisa Motaghizadeh **
Yaghoob Ali Aghalipour

Abstract

Sometimes, a poet has to ignore language rules, the poem, and its structure to maintain the meter and beauty of the poem. This ineluctability or the poet's authority is called "the necessity of the poem". Razi Astarabadi is one of the most famous scientists that has endeavored in researching about necessity of poem. This article tries to determine Razi's opinion in the book "Sharheh Alkafieh" according to a descriptive-analysis method. In his opinion, ignoring language rules and the poem is allowable. This, is not only related to the poem, but also to Vessals, anecdotes, and Arab words. It means that poets, writers, and speakers, by the use of changing, increasing, or decreasing words and not observing the rules of the language and the poem, maintain the beauty of meter in some cases. Razi illustrates the necessity of the poem from the poets and interprets them accurately.

Keywords: Sharheh Alkafieh, Razi, Rules, Necessity of the Poem

Archive of SID

* Assistant Professor of Arabic Language and Literature, Azarbaijan Shahid Madani University, Tabriz, Iran (Responsible author) d.ghahramani@yahoo.com
** Associate Professor of Arabic Language and Literature, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran
*** Ph. D. Student of Arabic Language and Literature, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran
Received: 01/03/2017 Accepted: 05/04/2017
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

www.SID.ir

بحوث في اللغة العربية: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١٦ (ربيع وصيف ١٤٣٨هـ. ق/ ١٣٩٦ هـ. ش)، ص ٢٣ ـ ٣٦

الضّرورة الشّعرية عند الرّضي الأسترآباذيّ في شرح الكافية[1]

علي قهرماني ❖
عيسى متقي‌زاده ❖❖
يعقوب علي آقاعلي‌پور ❖❖❖

الملخص

يضطرّ الشعراء في بعض الأحيان إلى الخروج من قواعد اللغة والشعر وأصولهما حتّى يستطيعوا أن يحفظوا موسيقى الشعر وجماله. قد سمّي هذا الاضطرار أو الاختيار الشاعريّ بـ«الضرورة الشعرية». والرضي الأسترآباذي من أشهر العلماء الذين بذلوا جهدا كثيرا في البحث والدراسة في مجال الضرورة الشعرية. ويحاول هذا المقال دراسة الضرورة الشعرية عند الرضي الأسترآباذيّ في كتاب *شرح الكافية*، بناء على المنهج الوصفي ـ التحليلي لتحديد آراء الرضي حول الضرورة الشعرية وكيفية معالجتها في كتاب *شرح الكافية*. في رأي الرضي خروج الشاعر من قواعد اللغة ووزن الشعر، مسموح به. ولا يوجد هذا الخروج في الشعر فقط بل يوجد في الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وكلام العرب، يعني أنّ الشعراء والكتاب والمتكلمون، يحفظون جمال الكلام بالاستعانة من التغيير أو الزيادة أو النقص في الكلمات وعدم مراعاة قواعد اللغة والشعر، وموسيقاه في بعض الأوقات. والرضي يأتي بمثال من دواوين الشعراء لكل ضرورة شعرية ويشرحه ويفسّره بشكل دقيق.

المفردات الرئيسية: شرح الكافية، الرضي، النحو، الضرورة الشعرية

Archive of SID

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٥/١٢/١١هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٦/٢/٩هـ. ش.

❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشهيد مدني بأذربيجان (الكاتب المسؤول). Email: d.ghahramani@yahoo.com
❖❖ أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة تربيت مدرس. Email: motaghizadeh@modares.ac.ir
❖❖❖ طالب الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة تربيت مدرس. Email: d.alipor1348@yahoo.com

www.SID.ir

المقدمة

إنّ اللغة العربية من اللغات التي أعطاها الله تعالى ميزات لا تشابهها فيها اللغات الأخرى فهي لغة شعرية موسيقية تتناغم الأصوات فيها في نظام دقيق تستريح إليه النفوس وتهفو إليه الأسماع وإنما تهيأ لها ذلك بما حظيت به من تركيب أفادت فيه من اختلاف مخارج الحروف وتقسيم أبواب الكلمات يضاف إليهما دلالة الحركات على المعاني والمباني المختلفة إعرابا واشتقاقا وقد تجلّى هذا التميز في الشعر العربي الذي اعتمد على لغة ناضجة مقتدرة لشاعر عُرف بإمكانياته اللغوية ومراسه في توظيف مفرداتها لخدمة أغراضه الشعرية حتى دارت أشعاره على ألسنة الناس ولا زالت يزين شعره نظام غير مسبوق في أوزانه وقوافيه يخضع إلى قواعد عامة اتفق عليها الشعراء اصطلح عليها فيما بعد بفن العروض الذي وضع قواعده الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) في ضوء ما تكلم به الشعراء في العصر الجاهلي وما تلاه وكان ذلك ميدانا للكثير من الدراسات التي تناول بعضها المبنى في الشعر وما يتعلق به فيما دارت الأخرى حول المعنى الذي يؤدي إليه.

ولعلّ من أهمّ الدّراسات التي قامت حول قضايا المبنى في الشّعر العربي هي الدّراسات التي نشأت حول لغة الشعر فتحدثت عن ضرورة الالتزام بالقواعد اللغوية التي تحكم النص الأدبي باعتبارها الوسيلة الأولى في التعبير عما يريد الشاعر إيصاله إلى المتلقّي في أبيات تتظافر فيها قوة الألفاظ مع عمق المشاعر ولعلّ ما أثارت تلك الدراسات هو ما حفلت به دواوين الشعراء من شواهد شعرية توحي بأن الشاعر أحيانا قد ينسى أو يتناسى القواعد التي اعتاد النظم في هديها لضرورة دفعته في لحظة إنشاده الشعر إلى تعبير يخالف القياس المطّرد في القواعد ولم يجوّز بعض النحاة هذا الخروج وتسامح آخرون، بل وتوسّعوا فيه فأجازوا للشاعر ابتداع ما يراه مناسبا مستندين إلى الرأي الذي يذهب إلى أنّ الشّعر موضع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره والذي كان فيما بعد من أهمّ العوامل المؤثرة في ظهور مصطلح الضرورة الشعرية وهو من المصطلحات المهمة التي دخلت في ميدان الدّرس النّحوي وإن اختلفت آراء العلماء في تعريفه كما اختلفت مواقفهم منه، فذهب سيبويه في باب ما يحتمل الشّعر إلى «**أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام**» (سيبويه، ١٩٧٧، ج ١، ص٣٧). إنّ القرن السابع الهجريّ حفل بوجود كوكبة من العلماء ضرب كلّ منهم بسهم في خدمة العربية، فتنوعت دراساتهم خدمة لكتاب الله ﷻ وكان من بين هؤلاء الأفذاذ الرّضي الأستراباذيّ أستاذ عصره والرضيّ ممّن اهتمّ بالضرورة الشعرية وأولاها عنايته، إذ كان صاحب مذهب انفرد به مخالفا بذلك جمهور النحويين وهو أنّ الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر ممّا ليس للشاعر عنه مندوحة، أي أنّها تعني الاضطرار بمعناه اللغوي وهو الإلجاء إلى الشيء.

أسئلة البحث

من خلال البحث نحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما هو رأي الرضي عن الضرورة الشعرية؟

٢. كيف عالج الرضي الضرورة الشعرية؟

خلفية البحث

إنّ الضرورة الشعرية نالت عناية واسعة في الأدب العربيّ وقد أفردت لهذا الموضوع دراسات وبحوث جديرة نالت قصب السبق ومنها: بحث «مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن مالك» (ت ٦٧٢هـ) لعلي عبد الله حسين العنبكي، جامعة ديالي ـ كلية التربية. الأصمعي؛ قسم اللغة العربية و«الضرورة الشعرية وأثرها في شرح ابن عقيل على الألفية» للدكتور عبد الجبار جعفر الفزاز، كلية

Archive of SID

www.SID.ir

الآداب؛ جامعة بغداد، و«مفهوم الضرورة الشعرية عند أهمّ علماء العربية حتّى نهاية القرن الرابع الهجريّ» للدكتور سامي عوض، و«النحاة والضرورة الشعرية» لوردة صالح نغماس كلية فقه؛ جامعة الكوفة، والرسالة حول الضرورة الشعرية فنذكر منها: رسالة لنيل درجة الماجستير تحت عنوان «الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش» للكاتب وحيد عزّ الرجال متوليّ، ويوجد كتاب عنوانه «ضرورة الشعر» لأبي سعيد السيرافي، والكتاب حول حياة الشاعر والضرورات الشعرية.

ترجمة رضي الدين الأستراباذيّ

هو محمد بن الحسن الأستراباذيّ، المشهور برضي الدين، والملقّب بنجم الأئمة، وقد ذكر السيوطيّ أنّه لم يقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته (السيوطي، د.ت، ص ٢٤٨)، وذكر صاحب الخزانة أيضاً أنّه لم يطّلع على ترجمة له وافية بالمراد إلا ما قد رآه في آخر نسخة قديمة من الشرح، ونصّه: "**هو المولى الإمام العالم العلّامة صدر الفضلاء، مفتي الطوائف، الفقيه المعظم نجم الملة والدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ**" (البغدادي، ١٩٩٧، ج ١، ص٢٨)، وجاء في معجم المؤلّفين "**أنّه نحويّ، صرفيّ، متكلم، منطقيّ**"، (كحالة، د.ت، ج ٩، ص١٨٣؛ الزركلي، ١٩٩٥، ج ٦، ص٨٦).

سكت المترجمون عن ذكر الشيوخ الذين أخذ عنهم الرضيّ، كما سكتوا عن ذكر تلامذته الذين أخذوا عنه. وتذكر المصادر آثاراً للرضيّ الأستراباذيّ ما يلي: *حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة*، *وحاشية على شرح الجلال الدوانيّ لتهذيب المنطق والكلام*، *شرح القصائد السبعة لابن حديد*، *وشرح الشافية في التصريف*، *وشرح الكافية في النحو*.

توفيّ رضي الدين الأستراباذيّ سنة ستّ وثمانين وستمائة للهجرة (٦٨٦هـ).

المفاهيم النظرية

الضرورة لغةً: اسم لمصدر "الاضطرار" وهو الحاجة إلى الشيء، أو الإلجاء إليه. قال ابن منظور: ورجل ذو ضرورة أي ذو حاجة، وقد اضطرّ إلى الشيء أي: أُلجئ، والاضطرار الاحتياج إلى الشيء (ابن منظور، ١٤٠٥هـ.ق، مادة «ضرر»)، فالضرورة ـ كما أسلفنا ـ تعني الحاجة، والإلجاء والإنسان لا يلجأ إلى شيء ما في حال السّعة ويتّضح ذلك جلياً في تفسير من "اضطرّ" في قوله تعالي: ﴿**إنّما حَرّم عليكم الميتة والدمَ ولحمَ الخنزير وما أُهّل به لغير الله فمن اضطرّ غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه**﴾ (البقرة ٢: ١٧٣).

فهذه الآية، وغيرها من الآيات التي تحمل المعنى نفسه تتساوق مع المعنى الأساسي للضرورة أي أنّ الحاجة في الأمر من الأمور التي قد تلجئ الإنسان، وتضطرّه إلى عمل ما هو ممنوع، هذه الحاجة ـ أعني حاجة الشاعر إلى التقيد بالوزن والقافية ـ هي التي دفعت الشاعر إلى الخروج على أصول اللّغة، والنّحو، والصّرف (عوض، ٢٠١١، ص ٤٦) والاضطرار: "**حالة تبيح للمضطرّ أن يوقع في كلامه ما لايباح له في غير اضطرار ومثل هذه الحالة لا تكون إلا في الشعر؛ إذ لا ضرورة إلا فيه، ولا ضرورة في الاختيار أي في النثر**" (محمد سمير اللبدي، ١٩٨٥م، ص ١٣١). أما الضرورة فهي بمعني الاضطرار ومن مرادفاته: "**وقد استعمل اللفظان في التعبير عن الأحوال التي تلجئ الشاعر إلى ارتكاب ما يخالف القياس ويجانبه**" (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨م، ص١٣١)، ومن هذا المعنى اللغوي للاضطرار أخذ مصطلح الضرورة الشعرية، وهي أنّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره في النثر مما يعتبر خروجاً على أصول اللغة والنحو والصرف في باب (الحديثي، ١٩٨٠، ص ٩٣).

الضرورة اصطلاحاً: يشير مصطلح الضرورة الشعرية إلى عدد محصور من حالات التجاوز والخروج على القاعدة النحوية والصرفية وقد ارتبط عند بعض النحاة بالشعر، إذ إنّ «**الشعر كلام موزون مُقفّى دالّ على معنى**» (ابن فارس، ١٩٦٣، ص ٢٧٣). ولأنّ

Archive of SID

www.SID.ir

إيصال الدلالات ومكنون شعور الشاعر هو مقصد جميع الشعراء، كذلك فإنّ الضرورة تتعلّق بما يفرضه الوزن والقافية من عوارض، فلا مهرب في كثير من الأحيان من خروج على قاعدة نحوية أو صرفية، يقول السيرافي (ت٣٦٨): «**اعلم أنّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحّة الوزن حتّى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحّة معناه استجيز فيه تقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في كلام مثله**» (السيرافي، د.ت، ص ٩٥/١). وتابعه ابن عصفور (ت٦٦٣هـ) دون أن يشير إلى أخذه منه: «**اعلم أنّ الشعر لما كان كلاما موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحّة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام**» (ابن عصفور، ١٩٩٩، ص٧).

وبهذا الفهم ـ عند غالبية النّحاة ـ تكاد تقترب ضرورة الشعر من الضرورات الشرعية التي تشملها قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وكما أنّ الضرورات الشرعية محددة مقننة كذلك فإنّ الضرورات الشعرية محددة عند النحاة «**فليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها**» (ابن السراج، ١٩٨٥: ص٤٣٠).

أمّا ما تقع فيه الضرورة، فقد شملت عند بعض النّحاة الشعر وما يلحق به من كلام مسجوع كذلك الحديث النبويّ، وزاد بعض النّحاة أنّ الضرورة قد تتمثّل في الآيات القرآنية مراعاة لقواعد الفواصل القرآنية، فبالإضافة إلى الكلام الشعريّ يضيف أبو حيان (ت٧٤٥هـ) السجع مجيزاً وقوع الضرورة فيه كما يقع في الشعر. ولكنّ ما يجب الاحتراز عنه أنّ أبا حيان جعل آيات القرآن الكريم والحديث النبويّ مشمولة ضمن مفهوم السجع على ما للقرآن الكريم من خصوصية تحيط بقداسته، فقد أورد في باب الضرائر تجويز الضرورة في الشعر والسجع دليل ذلك قوله تعالي: ﴿**وتظنّونَ بالله الظّنونَ**﴾، (٣٣: ١٥) و﴿**فأضلّونا السبيل**﴾، زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق، ومن كلامهم: (شهر تري، وشهر ثري، وشهر مرعي) حذف التنوين من ثري ومرعي اتباعاً لـــ (تري) (أبو حيان، ١٩٨٩، ص ٢٣٧٧).

ويماثله ابن عصفور (ت٦٦٩ه) إذ يرى أنّ النّحاة ألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر، لما كانت الضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم، وفي الحديث عن النبيّ (ﷺ) أنّه قال: "ارجعن مأزورات غير مأجورات" والأصل موزورات لأنّه من الوزر فأبدلوا الواو ألفا اتباعاً لمأجورات، وقد جاء مثله أيضاً في فواصل القرآن (ابن عصفور، ١٩٨٥، ص٧)، مصرّحاً بأنّ السجع يجري مجرى الشعر (المصدر نفسه، ص ٧).

ومن هنا انقسم العلماء في حدّهم للضرورة فريقين؛ الأوّل ـ وهو مذهب الجمهور ـ يقول بأنّ الضرورة ما وقع في الشعر ممّا لا يجوز نظيره في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أمّا الثاني ـ و هو مذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ يرى بأنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة اعتماداً على أنّ الضرورة مشتقّة من الضرر، وهو النازل الذي لا مدفع له.

ومن أعلام المذهب الأوّل: سيبويه (ت١٨٠هـ) فموقفه ليس كما وضّحه لنا أبو حيان (ت٧٤٥هـ) أو نسبه إليه السيوطي (ت٩١١هـ) من أنّ سيبويه لا يسمّي الضرورة إلا ما يضطّر إليه الشاعر ولا يجد ملجأ منها إلى غيرها (الحديثي، د.ت، ص ٣١٤)، وإنّما يتلخّص موقف سيبويه من الضرورة بأنّها لا تختصّ بالشعر فقط لاضطرار أو لغير اضطرار وإنّما هناك ضرورة تقع في الكلام المنثور حيث لا يضطرّ المتكلّم إلى أن ينطق بعبارات ممنوعة في الاختيار (المصدر نفسه، ٣٢٠)

وكذلك ينهج منهجه ابن جني (ت٣٩٢هـ) ومن بعدهما ابن عصفور (ت٦٦٣هـ) الذي يحدّ الضرورة موضّحاً إياها بقوله: "**إنّ الشّعر لمّا كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة والنقص منه عن صحّة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطرّوا إلى ذلك أو لم يضطرّوا إليه، لأنّه موضع ألّفت فيه الضرائر**" (ابن عصفور، د.ت، ص٧).

Archive of SID

www.SID.ir

أمّا المذهب الثاني فيقف على رأسه ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ومن قبله كلّ من اتّجه وجهة الكوفة الذين لا يرون في هذه الألوان المختلفة ضرورة أو شذوذاً، وإنّما هي صور متعددة من التعبير لنا أن نترسّم خُطاها وننسج على منوالها (عبد اللطيف، د.ت، ص١١٦) وقد ردّ السيوطي رأي ابن مالك نافيا أن يقصد النحويون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنّما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنّه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره (السيوطي، ١٩٨٨، ص ٤٨٤).

الضرورة الشعرية عند الرضيّ الأستراباذيّ

يعدّ الرضيّ من أشهر شارحي الكافية في النحو، وقد اخترنا هذا الشرح لكثرة انتشاره حتّى عدّ من مصادر النّحو المتداولة لدى قرّاء العربية وطالبي علومها، فحقّق رواجاً لم يحقّقه كتاب نحويّ آخر. ويتلخّص موقف الرضيّ من الضرورة في أنّه فَهمها على أنّها خروج وتجاوز للقاعدة الخاصّة بالشعر، اضطرّ الشاعر إليها أو لم يضطرّ، وانطلاقا من هذا الفهم فقد أغلق الباب دون القياس على الضرورة، لأنّها خروج لا يصحّ القياس عليه.

وارتبط مصطلح الضرورة بالشعر يشير إلى أنّها تجاوب محدود تُبيحه قوانين الشعر الخاصّة، في حين ارتبط مصطلح الشاذّ بالخروج الواقع في غير الشعر، يدخل في غير الشعر عند الرضيّ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب.

ولتوضيح هذا الموقف وهذا الفهم للضرورة عند الرضيّ، سيتمّ استعراض عدد من الأمثلة المبينة لموقفه:

التطبيقات

١. دخول (الألف واللام) على الفعل:

يقُـــولُ الخَـــني وأبغـــضُ العُجـــمِ نَاطِقـــاً إلى ربِّنـــا صـــوتُ الحِمـــار اليجـــدَّعُ

أورده الشارح الرضي على أنّ «ال» في اليجدع اسم موصول، دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذّ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة. وقال الأخفش: أراد الذي يجدع كما تقول: هو اليضربك، تريد الذي يضربك. وقال ابن السراج في كتاب الأصول: لمّا احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا، وهو من أقبح ضرورات الشعر، وقول الشارح المحقق «لمشابهته لاسم المفعول» يريد أنّها إذا دخلت على مضارع مبنيّ للمفعول إنّما تدخل عليه لمشابهته لاسم المفعول (الأستراباذيّ، ١٤٣١، ج ١، ص٤٤، البغدادي، ١٩٩٧، ج١، ص ٣١ و٣٢).

قال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك: وأمّا أل فمختصّة بالأسماء على جميع وجوهها: من كونها لتعريف العهد، أو الجنس، أو الزائدة، أو الموصولة أو غير ذلك من أقسامها. واعلم أنّ صريح مذهب الشارح المحقق الرضيّ في (الضرورة) هو المذهب الثاني وهو ما وقع في الشعر، وهو مذهب الجمهور (البغداديّ، ١٩٩٧، ج١، ص٣٣).

٢. تولّد الحرف من إشباع الحركة في الافعال:

وإنّـــني حَيثُـــــما يـــدْني الهَـــــــوى بَصَـــري مِـــن حَيـــثُ مـــا سَـــلكو أدْنُـــو فأنظُـــــور

على أنّ الواو تولدت من إشباع الضمة، والأصل أنظُر.

ينبـــــــــاعُ مِـــن ذِفْـــري غَضُـــوبٍ جســـرةٍ زيافـــةٍ مثـــــلِ الفَنيـــقِ المُكـــــدَمِ

على أنّ الألف تولدت من إشباع الفتحة، والأصل ينبع.

Archive of SID

www.SID.ir

رفض الرضيّ إشباع الحركات، وعدّ ما جاء بها في الشعر ضرورة قبيحة، وذلك في معرض ردّه على من يقول بإعراب الأسماء الستّة بالحركات، وإنّ حروف المدّ واللين المتصلة بها ناشئة عن إشباع تلك الحركات، فقال راداً هذا القول: إنّ الإشباع بالحركات إنّما هو من قبيح ضرورات الشعر (الأستراباذيّ، ١٤٣١، ج ١، ص ٧٨، البغدادي، ١٩٩٧، ج١، ص١٢٢)

٣. حذف الف (كلا وكلتا):

في كِلْـــــــــتَ رِجْلَيهـــــا سُـــــلامي زائـــــدة كلتاهمـــــا قـــــد قُرِنَـــــتْ بواحِـــــدة

(المصدر نفسه، ج١، ص٨٣ و١٢٣)

على أنّ (كلت) أصلها كلتا، حذفت ألفها ضرورة، وفتحة التاء دليل عليها، أوردها الشارح على أنّ «كلت» مفرد «كلتا»، لكن هذا المفرد لم يستعمل ويجوز استعماله للضرورة، كما في هذا البيت؛ ذهب (البصريون) إلى أنّهما ليستا بمأخوذتين من كلٍّ، لأنّ كلّاً للإحاطة، وهما لمعنيٍ مخصوص، ليس أحد القبيلين مأخوذاً من الآخر، بل مادّتهما الكاف واللام والواو وهما مفردان لفظاً مثنيان معنى، والألف في كلا كألف عصا وفي كلتا للتأنيث، ويدلّ لما قالوا عود الضمير إليهما تارةً مفرداً حملاً على اللفظ، وتارةً مثنّى حملاً على المعنى، هذا وقد قال أبو حيان في تذكرته: «**هذا البيت من اضطرار الشعراء، وكلت ليس بواحد كلتا، بل هو جاء بمعني كلا، غير أنّه أسقط الألف اعتماداً على الفتحة الّتي قبلها**» (أبوحيان الغرناطي، ١٩٩٤، ص١٣٩). رفض الرضيّ أن يكون «كلت» مفرد «كلتا»، بل قال: أنّ الألف محذوفة للضرورة (الأسترآباذي، ج ١، ص٨٣ و١٣٣).

٤. تركُ صرفِ ما ينصرفُ بشرطِ العلميةِ:

وَمـــــا كـــــانَ حِصـــــنٌ وَلا حـــــابِسٌ يفُوقـــــانِ مِـــــرداسَ في مَجمَـــــعِ

على أنّ الكوفيين وبعض البصريين جوّزوا للضرورة ترك المنصرف بشرط العلمية. وأنشده أيضاً هنا في آخر الكلام على منتهى الجموع على أنّ الكوفيين يمنعون الصّرف بالعلمية وحدها، لأنّها سبب قويّ في باب منع الصرف. أراد ببعض البصريين أبا الحسن الأخفش وأبا علي الفارسي وابن برهان. وأمّا الكوفيون فهم يجيزون ترك الصرف للضرورة مطلقاً، في الأعلام وغيرها، فمرداس منصرف ولكن ترك صرفه لضرورة الشعر.

أورد الرضيّ هذا الشاهد لترك صرف ما لا ينصرف في الضرورة والتناسب، وأورد آراء الأخفش والكسائيّ والكوفيين والبصريين وابن الأنباري ولكنّه لم يبد رأياً خاصّاً في هذه المسألة (الأستراباذيّ، ١٤٣١، ج ١، ص١٠٧؛ والبغدادي، ١٩٩٧، ج ١، ص١٤٧)

٥. دخولُ النّواسخِ على ادواتِ الشّرطِ الجازمةِ:

إنّ مَـــــــــنْ يـــــدْخُلِ الكنيســـــةَ يومـــــاً يلـــــقَ فيهـــــا جَـــــآذراً وَظِبـــــاءَ

وأمّا كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية، فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيضمر مع ذلك، بعدها، ضمير شأن، حتّى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدّر في جملها (المصدر نفسه، ج ١، ص٢٧١).

٦. حذفُ الفاءِ الداخلةِ على خبرِ المبتدأ الواقعِ بعدَ (أمّا):

فأمّـــــا القتـــــالُ لا قتـــــــــــالَ لَـــــدَيكمُ وَلكـــــنَّ سَـــــيراً في عِـــــراضِ المَواكـــــبِ

Archive of SID

www.SID.ir

على أنّ حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أمّا) ضرورة، فإنّ القتال مبتدأ وجملة لا قتال لديكم خبره، والرابط العموم الذي في اسم لا (المصدر نفسه، ج١، ص٢٦٧ وج ١، ص٤٥٢). والأصل فلا قتال.

٧. دخولُ التنوينِ على المنادي المبني على الضَّمِّ:

سَـــلامُ اللهِ يـــا مَطـــرٌ عَلَيهـــا ولَـــيسَ عَليـــك يـــا مَطَـــرُ الســـلامُ

وقال الرضيّ: وإذا اضطرّ إلى تنوين المنادي المضموم، اقتصر على قدر المضطرّ إليه من التنوين، والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة؛ فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنّها تندفع بزيادة النون (المصدر نفسه، ج١، ص٣٥١).

٨. الجمعُ بينَ «ياء» النّدا و «الميم» المشدّدة:

إنّـــي إذا مَـــا حَـــدَثٌ ألَمّـــا أقـــولُ يـــا اللّهـــمَّ يـــا اللّهمّـــا

قال الرضيّ: والميمان في «اللهمّ» عوض من «يا». أخّر، تَبرّكاً بالابتداء باسم الله تعالى؛ وقال الفراء: أصله: يا اللهُ أمّنا بالخير، فخّفف بحذف الهمزة، وليس بوجه، لأنّك تقول اللهمّ لا تَؤمّهم بالخير. ويجمع بين «يا» والميم المشدّدة، ضرورة. وقد يزاد «ما» في آخره (الرضي، ١٤٣١، ج١، ص٣٨٤).

وَمَـــا عَلَيـــك أنْ تَقُـــولي كلّمَـــا سَـــبّحتِ أو صَـــلّيتِ يـــا اللـــهمّ مـــا

وقال أيضاً: قد يزداد «ما» في آخره كما في «يا اللهمّ ما» (الرضي، ١٤٣١، ج ١، ص٣٨٤).

٩. ترخيمُ المنادي معَ خُلوِّهِ منَ التأنيثِ والعلميةِ:

ألا أصْـــبَحَتْ حِبـــالُكمُ رِمَامـــاً وأصْـــبَحَت منـــك شَاسِـــعةً أمامـــا

ويجوز ترخيم المنادي للضرورة وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف عند سيبويه، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال، واستدلّ سيبويه بهذا البيت (المصدر نفسه، ج ١، ص٣٩٥)، الشاهد في أماما؛ أي أمامة.

١٠. استعمالُ بعضِ الكلماتِ المختصّةِ للمنادي في غير المنادي:

في لُجّةٍ أمْسَك فلاناً عَن فلِ

قال الرضيّ: ربّما اضطرّ الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادي، كـ«فل»، الشاهد في «فل» أي فلانة، اضطرّ الشاعر في استعماله في غير منادى (الرضي، ١٤٣١، ج ١، ص٤٣٠).

١١. الفصلُ بينَ الأسماءِ الجوازم المتضمنة معني الشرط وبين الفعل:

فَمَـــتي وَاغِـــلٌ يـــزرهم يجَيـــ ـــه وتُعطَـــف عليـــه كـــأسُ السّـــاقي

قال الرضيّ: الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وأينما، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضّرورة (الرّضي، ١٤٣١، ج١، ص٤٦٠) الشاهد في "فمتى واغل يزرهم" حيث فصل بين «متى» و«يزرهم».

١٢. حذفُ حرفِ الجرِّ مع غير «أن وأنّ»:

فإيـــاك إيـــاك المِـــراءَ فإنّـــهُ إلى الشَّـــرِّ دَعّـــاءٌ وللشَّـــرِّ جالِـــبُ

Archive of SID

www.SID.ir

قال الرضيّ: وحذف حرف الجرّ مع غير «أن» و«أنّ» سماعيّ نحو: استغفرت الله ذنباً، أي من ذنب، ولكن في البيت إمّا لضرورة الشعر، وإمّا لأنّ إياك إياك، من باب: الأسد الأسد، أي المحذّر منه مكرّر، والمراء منصوب باحذر (المصدر نفسه، ج ١، ص٤٨٤ و ٤٨٥).

١٣. تقدّمُ المفعولِ معه على المعمولِ المصاحب:

جَمَعْتَ وفحشاً غيبةً ونميمةً ثلاثَ خلالٍ لستَ عنها بمُرعَوي

جوّز أبو الفتح تقدّمه (المفعول معه) على المعمول المصاحب تمسّكا بالشعر، وقال الرضيّ: والأولى منعه، رعاية لأصل الواو، وفي الشعر ضرورة، (المصدر نفسه، ج ١، ص٥١٨)، الشاهد في «جمعت و فحشاً غيبة» والأصل جمعت غِيبةً و فُحشاً».

١٤. الفصلُ بينَ المميز و المميز:

على أنّني بَعْدَ ما قَد مَضَي ثلاثونَ للهجرِ حَولاً كميلاً

قال الرضي: «**لا يتقدّم التمييز على عامله، إذا كان عن تمام الاسم اتّفاقاً، وكذا لا يفصل بين عامله وبينه، تقدّمه في الشعر ضرورة**» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٠). على أنّه فصّل بالمجرور ضرورةً بين التمييز وهو (حولاً) وبين المميز وهو (ثلاثون).

١٥. تقدّمُ المُستثنى على المُستثنى منه:

وبَلدةٍ ليسَ بها طوريّ وَلا، خَلا الجنُّ، بها إنسيّ

قال الرضيّ: «**واعلم أنّه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه، وجب أن يتأخّر عمّا نُسب إلى المستثنى منه، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحد، وإن تقدّم على المنصوب وجب تأخيره عن المستثنى منه، نحو: القومَ إلا زيداً ضربت، ولا يجوز، عند البصريين، تقدّمه عليهما معاً في الاختيار، لكن تقدّمه في البيت المذكور شاذّ وعندهم للضرورة**» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٤).

١٦. التّرخيم في غير المنادي:

يطالبني عَمّي ثَمانينَ نَاقةً وما ليَ يا عَفراءُ إلا ثَمانيا

قال الرضيّ: ويجوز أن يريد: إلا ثمانية جِمال، فرخّم في غير النداء ضرورة (المصدر نفسه، ج ٢، ص١٠٥).

١٧. عدم تكرار (لا):

بَكت جَزَعاً و استرجعت ثمّ آذنت كتائبها أن لا إلينا رُجوعها
وأنت امرؤ منّا خُلقتَ لغيرنا حياتك لانفعٌ و موتك فاجع
مَن صَدّ عن نِيرانِها فأنا ابنُ قيس لابَراحُ

وأجاز أبو العبّاس، وابن كيسان، عدم تكرير «لا» في المواضع الثلاثة، أمّا مع المعرفة فنحو: لا زيد في الدار، وقولهم: لانولُك أن تفعل كذا، وأمّا مع المفصول فنحو: لا فيها رجل، وكالبيت رقم ١، وأمّا مع المنكر المتّصل، فنحو: لا رجلٌ في الدار، وكالأبيات رقم ٢، و٣، ٤، وأجيب بأنّ قولهم: لانولُك أن تفعل كذا، بمعنى: لا ينبغي لك أن تفعل فهي في المعنى، هي الداخلة على المضارع، وتلك لا يلزم تكريرها، والنول، مصدر بمعنى التناول، وهو ههنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل، أي لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله.

قال الرضي: والأولى حمل ذلك كلّه على الضرورة والشذوذ، وإلا فهو تحكم (المصدر نفسه، ج ٢، ص١٦١ و ١٦٢).

Archive of SID

www.SID.ir

١٨. الفصل بالظرف بين المتضايفين:

كـــأنّ أصـــواتَ، مِـــن إيغـــالهنّ بـــنا، أواخـــرِ المَـــيس إنقـــاضُ الفـــراريج

على أنّه قد فُصل لضرورة الشعر، بالظرف بين المتضايفين. والأصل: كأنّ أصواتَ أواخر المَيس من إيغالهنّ بنا إنقاض الفراريج (المصدر نفسه، ج٢، ص١٨٢).

١٩. عدم حذف نون الجمع في حالة الإضافة:

ولم يرتَفِـــقْ والنّـــاسُ مُحتَضِرونَـــه جَميعـــاً وأيـــدي المُعـــتفينَ رَواهِقُـــه

قال الرضيّ: قال سيبويه هذا (محتضرونه) لضرورة الشعر، وجعل الهاء كناية، وقال المبرد: الهاء في: محتضرونه للسكت، لم يحذفها إجراء للوصل مجرى الوقف، وحرّكها تشبيهاً لها بهاء الضمير لمّا ثبتت وصلاً (المصدر نفسه، ج ٢، ص٢٣٢).

٢٠. تكرار (أيّ):

فـــأيي، مـــا، وأيـــك كـــان شـــرّاً فقيـــد إلى المقامـــةِ لا يراهـــا

إنّ الرضيّ بعد إيراد الآراء المختلفة حول «أيّ» يقول: وأمّا قولهم: أيي و أيك، فالمراد به: أينا، لكنّهم قصدوا التنصيص على أنّ المراد: المتكلم والمخاطب، إذ كان لا يدلّ عليه الضمير في «أينا» فصرّحوا بالضميرين، فوجب إعادة «أيّ» للمحافظة على اللفظ لا المعنى، كما في قولك: بيني وبينك؛ مع أنّ مثل هذا، لا يكون إلا في ضرورة الشعر.

٢١. تكرار ميم (فم):

حتّي إذا ما خرجت مـــن فمّـــه

يقول الرضيّ: قال ابن جنيّ: فمّ مشدّد الميم للضرورة، وليس بلغة، وكأنّ الميمين من العين واللام، والجمع أفمام (المصدر نفسه، ج ٢، ص٢٧٤).

٢٢. الاستغناء بالضمّة عن الواو:

فَلَـــو أنّ الأطبّـــاءَ كـــانُ حَـــولي و كـــانَ مَـــعَ الأطبّـــاءِ الأســـاةُ

قال الرضيّ: وقد يستغني بالضمّة عن الواو في الضرورة كالضمّة في «كان» في البيت، والأصل كانوا (المصدر نفسه، ج ٢، ص٤١٣).

٢٣. حذف الواو والياء من الضمائرالمنفصلة:

فَبَينـــاهُ يشْـــري رَحْلـــه قَـــالَ قائِـــلٌ لِمَـــن جمـــلٌ رَحْـــو المَـــلاطِ نجيـــبُ

وقال الرضيّ: وقد تسكن بعد كاف الجرّ شاذّاً، وقد تحذف الواو والياء اضطراراً، كـ(ه) في (بيناه)، والأصل بينا هو (المصدر نفسه، ج ٢، ص٤١٩).

وكـ (إذه) في قوله: **دار لسُعدي إذهِ من هَوَاكا** [1]

[1]. يعني إذ هي مِن هواكا أي مِن مَهويك.

Archive of SID

www.SID.ir

٢٤. تقديم العامل على ضمير المنفصل المنصوب:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ، قد ضَمَنت إياهم الأرضُ في دهرٍ الدهارير

قال الرضيّ: تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك، بل قد يكون لاتّساع الكلام، بلى، قيل إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه أهمّ، والأولى أن يقال: إنّه يفيد الحصر كقوله تعالي: ﴿**بل اللهَ فاعبد**﴾ (الزمر، ٦٦)، أي لا تعبد إلا الله؛ وكذا تقول في المفعول المطلق: ضربته زيداً ضرباً، ولا تقول: ضربت زيداً إياه، وكذا تقول: يوم الجمعة لقيت زيداً، ولا تقول: لقيت زيداً إياه، أمّا نحو البيت المذكور فضرورة (المصدر نفسه، ج ٢، ص٤٣٥).

٢٥. حذف نون الوقاية:

كمُنيةِ جابرٍ إذ قالَ ليتي أُصادفه وأفقَد جُلّ مالي

قال الرضيّ: المشهور في «ليت» أنّ حذف نون الوقاية لا يجوز فيه إلا لضرورة الشعر، لا في السعة، كذا قال سيبويه وغيره (المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٢ و٤٥٣).

أيها السائلُ عنهم وعني لستُ من قيسٍ ولا قيسٍ مني

قال الرضيّ: قوله: «**من، وعَن، وقد وقط**»، **كذا قال الجزولي: إنّ الإثبات فيها هو الأشهر، وعند سيبويه: الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز إلا في الشعر**» (المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٣).

٢٦. مجيء (مئة) بشكل المجموع بعد (الثلاث إلي التسع):

ثلاث مِئين للملوك وَفَي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

قال الرضيّ: قوله: «**ألا في: ثلثمائة إلى تسعمائة**»، **استثناء من قوله: مجموع، لأنّ المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة: مفردة غير مجموعة، وقد جاء في ضرورة الشعر، ثلاث مِئين وخمس مئين**» (المصدر نفسه، ج ٣، ص٣٠٢).

٢٧. تذكير الفعل للضرورة على خلاف القياس:

فلا مزنةٌ وَدَقَت وَدقَها ولا أرضٌ أبقلَ أبقالَها

قال الرضيّ: إذا كان الفاعل ضميراً يرجع إلى المؤنّث، فالعلامة لازمة لرافعه إلا لضرورة الشعر، والشاهد فعل «أبقل» يرجع إلى «أرض» (المصدر نفسه، ج ٣، ص٣٤٢).

٢٨. حذف نون التثنية:

هما خطتا: إمّا إسارٌ «ومنّة» وإمّا دمٌ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ

قال الرضيّ: قد تسقط نون المثنى للضرورة الشعرية، والشاهد كلمة «خطّتا» (المصدر نفسه، ج ٣، ص٣٥٨).

٢٩. مجيء ما بعد الفاء منصوباً فيما ليس فيه معني النفي:

سأترك مَنزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

قال الرضيّ: وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كـ«فأستريحا» في البيت المذكور (المصدر نفسه، ج ٤، ص٦٥و٦٦).

Archive of SID

www.SID.ir

٣٠. الفصل بين «لم» و«فعله»:

فأضحت مَغانِيها قِفاراً رُسومُها كأن لَم، سوى أهل من الوحش تؤهل

قال الرضيّ: جاءت في الضرورة مفصولاً بين «لم» وبين مجزومها (المصدر نفسه، ج٤، ص٨٢).

٣١. الاستغناء بـ(لم) عن ذكر المنفيّ:

احْفَظْ وديعتَكَ الّتي استُودعتَها يومَ الأعازبِ إنْ وَصَلتَ وإن لَمِ

قال الرضيّ: يجوز الاستغناء بها في الضرورة الشعرية عن ذكر المنفي (المصدر نفسه، ج ٤، ص٨٣).

٣٢. دخول «حين» على «مَن» الشرطيه:

على حينَ مَن تلبَث عليه ذنوبُه يجدْ فَقدَها إذ في المقام تدابر

قال الرضيّ: و إن جئت بالظروف قبل مَن، وما، وأيّ، على تقدير إضافة الظروف إلى الجمل فالواجب، كما ذكر سيبويه: جعلها موصولة، سواء وَلِيَ الكلمَ المذكورَة ماضٍ نحو "أتذكر إذ مَن أتانا أكرمناه" أو مضارع نحو "أتذكر حين ما تفعله أفعله" وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية، كمن بعد «حين» في البيت المذكور (المصدر نفسه، ج ٤، ص١٠١).

٣٣. التقديم والتأخير:

وما ذاك أن كان ابنَ عمّي ولا أخي ولكن متَى ما أملك الضَّرَّ أنفَعُ

قال الرضيّ: برفع أنفع، لأنّ القوافي مرفوعة، فعلى التقديم والتأخير على أنّ (أنفع)مرفوع، وهو مؤخّر من تقديمٍ لضرورة الشّعر، والأصل فيه: ولكن أنفعُ متى أملك الضّرّ (المصدر نفسه، ج ٤، ص١٠٣).

٣٤. كون فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً:

مَنْ يكدْني بسيّءٍ كنتُ منه كالشّجا بين حَلقِه والوريد

قال الرضي: إن كان فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً فالأوّل مجزوم، ومثله قليل، لم يأت في الكتاب العزيز؛ وقال بعضهم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر (الرضي، ١٤٣١، ج ٤، ص١٠٦)، والشاهد في «يكدني» فعل الشرط، و«كنت» جواب الشرط.

٣٥. الاكتفاء بالنّون عن اللام:

وَقتيلِ مُرّةٍ أثأرنَّ فإنّه فِرعٌ وإنّ أخاهُم لم يقصَدِ

على أنّه قد يخلو المضارع عن اللام استغناءً بالنّون كما هنا، والأكثر لأثأرنّ، بهما جميعاً. وهذا كقول ابن مالك في *التسهيل*: وإن كان أول الجملة مضارعاً مثبتا مستقبلا غير مقارنٍ حرف تنفيسٍ ولا مقدمٍ معموله، لم تغنيه اللامُ غالبا عن نون التوكيد وقد يستغنى بها عن اللام (المصدر نفسه، ج ٤، ص٣١١ـ ٣١٢).

٣٦. تنوين «جير»:

وَقائلةٍ أسيت فقُلتُ جيرٍ أسيٌّ، إنّني من ذاك، إنّهْ

قال الرضيّ: ربّما نُوّنت «جير» ضرورة (المصدر نفسه، ج ٤، ص٣١٨).

Archive of SID

www.SID.ir

٣٧. حذف فاء الجزاء عن الجمله الاسميه:

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها

قال الرضيّ: حذف فاء الجزاء لضرورة الشعر (الرضي، ١٤٣١، ج٤، ص٤٦٣)، والأصل فالله ...

٣٨. حذف التنوين:

فألفيتـــــــــــه غـــــــــيرَ مُســـــــــتَعتبٍ ولا ذاكـــــــــــرَ اللهَ إلا قلـــــــــــيلاً

قال الرضيّ: حذف التنوين من كلمة «ذاكر» ضرورة (المصدر نفسه، ج ٤، ص٤٨٣)، على أنّ حذف التنوين من (ذاكر الله) لضرورة الشعر، فإن ذاكراً بالنّصب والتنوين معطوف على غير، ولفظ الجلالة منصوب بذاكراً، ولو كان مضافاً لكان حذف التنوين واجباً ولاضرورة. وإنّما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير (البغدادي، د.ت، ج ١١، ص٣٧٥).

٣٩. دخول نون التأكيد بعد «لم»:

يحْسَـــــبه الجاهـــــلُ مـــــا لَـــــم يعلمـــــا شـــــيخاً علـــــى كرســـــيّه مُعمّمـــــا

نقل الرضي عن سيبويه على أنّ نون التأكيد تدخل بعد "لم" تشبيهاً لها بلا النّهي عند السيبويه وأنّه عنده ضرورة، وأصله ما لم يعلمَنْ، فقلبت النون ألفاً للوقف (الرضي، ١٤٣١، ج ٤، ص٤٧٨).

٤٠. دخول نون التأكيد على اسم الفاعل:

أرَيـــــتَ إن جئـــــتُ بـــــه أملـــــودا مُـــــرجّلا ويلـــــبسُ البُـــــرودا

أقائلُنَّ أحضري الشّهودا

على أنّ نون التأكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة، تشبيها به بالمضارع (المصدر نفسه، ج ٤، ص٤٨٨)، والشاهد كلمة «قائلنّ» اسم فاعل ألحق به نون التأكيد.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث الموسوم بـ(**الضرورة الشعرية عند الرضي الأسترآباذيّ في *شرح الكافية***) يمكننا أن نلخّص أهمّ نتائجه في النقاط الآتية:

١ـ اتضح لنا من خلال متابعة آراء النحاة في الضرورة الشعرية، إنّ أغلب النحاة لم ينكروا على الشعراء خروجهم عن القواعد العامة للغة الأدبية الموحدة ولم ينسبوا إليهم عجزا أو خطأً بل عدّه ابنُ جني من شجاعة الشعراء أنْ يتخذوا طريقا خاصا بهم في التعبير وإن اقتضى ذلك التوسع في اللغة بإدخال ما خالف اللغة الأدبية الموحدة ولايتناقض ذلك مع اختلافهم في جواز استخدامها بين من أجازها اضطرارا وآخر لم يرَ بأسا في اللجوء إليها في السعة مضافا إلى الاضطرار وهذا الاتفاق إن دلّ فإنما يدلّ على أنّهم أدركوا بأنّ للشّعر لغة خاصة يجوز فيها ما لا يجوز لغيرها.

٢ـ للنحويين في مفهوم الضرورة الشعرية من حيث الاصطلاح مذهبان: أحدهما لجمهور النحويين، وهو أنّ الضرورة ما وقع في الشعر ولم يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، والمذهب الآخر لابن مالك، وهو أنّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

٣ـ يمكننا القول: إنّ الضرورة عند النّحاة تُعدّ شاذّة عند الرضيّ غالباً.

Archive of SID

www.SID.ir

٤ـ أخرج الرضيّ كثيراً من الشواهد الشعرية من باب الضرورة بناء على مذهبه في أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فهذه عنده جائزة في الاختيار، أي في النثر، في حين عدّه غيره من باب الضرورة الشعرية.

٥ـ يتخلّص موقف الرضيّ من الضرورة في أنّه فهمها على أنّها خروج وتجاوز للقاعدة خاصّ بالشعر، اضطرّ الشاعر إليها أم لم يضطرّ، وانطلاقاً من هذا الفهم فقد أغلق الباب دون القياس على الضرورة، لأنّها خروج لا يصحّ القياس عليه.

❁❁❁

المصادر والمراجع

١. ابن السراج، أبو بكر محمدبن سهل. (١٩٨٧). ***الأصول في النحو***. (تحقيق د. عبد الحسين الفتلي). (ط٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢. ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٨٠). ***شرح جمل الزجاجي***. (تحقيق د. صاحب أبو جناح. وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية). جامعة الموصل: إحياء التراث الإسلامي. طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب.

٣. ـــــــــــــــــــ. (١٩٨٢). ***ضرائر الشعر***. (تحقيق السيد ابراهيم محمد). (ط٢). بيروت: دار الأندلس للطباعة والتوزيع.

٤. ـــــــــــــــــــ. (١٩٧٢). ***المقرّب***. (تحقيق د. أحمد عبد الستار الحواري ود. عبد الله الجبوري). (ط١). منشورات رئاسة ديوان الأوقاف. بغداد: مطبعة العاني.

٥. ابن منظور، محمدبن مكرم. (١٤٠٥هـ.ق). ***لسان العرب***. قم: نشر أدب الحوزة.

٦. أبو حيان الغرناطي الأندلسي. أثيرالدين. (١٩٨٩). ***ارتشاف الضرب من لسان العرب***. (تحقيق د. مصطفي أحمد النماس). مصر: المؤسسة السعودية.

٧. ـــــــــــــــــــ. (١٩٨٤م). ***تذكرة النحاة***. (تحقيق: عفيف عبد الرحمن). بيروت: دار الأندلس للطباعة والتوزيع.

٨. الأستراباذي، محمد بن الحسن. (١٤١٣). ***شرح الرضي على الكافية***. (تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر). (ط١). جامعة قاريونس: دار المجتبي.

٩. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٧). ***خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب***. (تحقيق عبد السلام هارون). (ط٤). مكتبة الخانجي بالقاهرة: مطبعة المدني.

١٠. الحديثي، خديجة. (١٩٨٠). ***دراسات في كتاب سيبويه***. وكالة المطبوعات. اكويت: دار غريب للطباعة في قاهرة.

١١. الزركلي، خيرالدين. (د.ت). ***الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين***. (ط٧). بيروت: دار العلم للملايين.

١٢. السيوطي ، عبد الرحمن بن الكمال. (٢٠٠٦). ***الاقتراح في علم أصول النّحو***. (تحقيق: محمد حسن إسماعيل). (ط٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٣. السيرافي، أبو سعيد. (١٩٨٩). ***ما يحتمل الشعر من الضرورة*** . (تحقيق الدكتور عوض ين حمد القوزي). (ط١). الرياض: د.ن.

Archive of SID

www.SID.ir

١٤. السيرافي، الحسن بن عبد الله. (١٩٨٥). ***ضرورة الشعر***. (تحقيق رمضان عبد التواب). (ط١). بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

١٥. سيبويه، عمروبن عثمان بن قنبر. (١٩٧٧). ***الكتاب***. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ط٢). مصر: مكتبة الخانجي.

١٦. عبد اللطيف محمد الخطيب. (١٩٩٩). ***ابن يعيش وشرح المفصل***. الكويت: جامعة الكويت.

١٧. كحالة، عمر رضا. (د.ت). ***معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية***. دار إحياء التراث العربي. بيروت: الناشر مكتبة المثني بيروت.

١٨. اللبدي، محمد سمير. (١٩٨٥). ***معجم المصطلحات النحوية والصرفية***. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

Archive of SID

www.SID.ir